

Distr.: General
3 December 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة الخامسة والخمسون

٢٢ شباط/فبراير - ٤ آذار/مارس ٢٠١١

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين“: تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات
الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من منظمة نور الحياة لتنمية المرأة، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تسلّم الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2011/1



بيان

منظمة نور الحياة لتنمية المرأة هي منظمة غير حكومية مقرها في إينوغو، نيجيريا وذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ عام ٢٠١٠. وقد تأسست هذه المنظمة في عام ٢٠٠٤ كمتابعة للعمل الرائد لإحدى التجمعات النسائية التي أتاحت للمرأة الحصول على التعليم النظامي في نيجيريا منذ العشرينات (وهو التعليم الذي كان قاصراً على الذكور في ذلك الوقت). وجاءت منظمة نور الحياة إلى الوجود من قبيل الشعور بأنه على الرغم من أن المرأة النيجيرية حصلت على التعليم المدرسي النظامي، إلا أن التعليم النظامي وحده دون ما يقابله من تغييرات في أفكار ومواقف المجتمع السلبية تجاه المرأة، لم يرفع الأعباء الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تتحملها المرأة (Unchem, *Overcoming women's subordination*, p. 251). وفي عالم يلقي فيه "الرجل" عندما يكون في الثالثة من عمره قدراً من الاعتراف والاحترام كإنسان أكبر مما تلقاه امرأة في الثلاثين من عمرها، وذلك باسم الثقافة والتقاليد، فإن منظمة نور الحياة تسعى لتعليم الجميع لكي يتخلوا عن الأفكار والتقاليد الثقافية الظالمة التي تنتقص من الوضع الإنساني للمرأة بكامله. وتعمل هذه المنظمة من أجل تشجيع المشاركة الكاملة للمرأة في كافة مجالات الحياة على أساس من الشراكة مع الرجل على قدم المساواة.

وتؤكد منظمة نور الحياة على الدور المحوري للتعليم في تمكين المرأة والمجتمع بأثره. ومنذ عام ٢٠٠٤، ومن خلال حلقات العمل التدريبية والمطبوعات، كنا ندعو إلى تحسين نوعية حياة المرأة ونطرح تساؤلات من قبيل: ما هو نوع المناخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي تعود إليه المرأة التي استفادت من النظام التعليمي بعد تخرجها؟ وهل اختلفت نوعية حياتها اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً عن أي امرأة أخرى لم تحصل على أي تعليم؟ وهل توفرت الحماية من أشكال التمييز الثقافي والتقليدي الذي يمارسه المجتمع ضد المرأة؟ ومن المؤسف أنه لم تكن هناك ردود إيجابية كثيرة على هذه التساؤلات.

فوسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية تكرس القوالب النمطية للرجل والمرأة، وتعرّف من تكون المرأة الصالحة؛ وهذا ما تفعله أيضاً صناعات الترفيه والإعلان مقترنة برسائل شديدة السلبية عن المرأة تصدر من منابر الوعظ. وتشمل الرسائل المرئية التي تعطيها وسائل الإعلام عن المرأة: "المرأة وهي ملازمة للبيت وتُرى وهي ترحب بعودة الرجل من العمل". إلا أن هذه الصورة لا تعبّر عن واقع الكثيرات في الحياة الأسرية كما نعرفها. فمعظم النيجيريات يعملن بنشاط خارج البيت، إن لم تكن في وظيفة ما، ففي المزرعة، أو في التجارة تحت حرارة الشمس. وكثير منهن يوفرن مورد الدخل الرئيسي. وفضلاً عن هذا،

فإن المرأة التي تشغل وظيفة إدارية مرموقة غالباً ما تقدمها الأفلام في صورة سلبية على شكل امرأة سيئة. وكثيراً ما تصدر رسائل ممثلة من منابر الوعظ من بينها: "أن المرأة التي لا تظهو الطعام لزوجها هي امرأة سيئة". فهذه الرسائل لها أثر مضاعف، فهي بلا وعي تسبب الإحباط للمرأة التي لديها طموح في تولي وظائف رفيعة المستوى، حتى في حالة تأييد الزوج. وهذه الاعتبارات لها علاقة بموضوع الدورة الخامسة والخمسين، وهو تحسين "حصول المرأة والفتاة على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتها في هذه المجالات، بما في ذلك تعزيز المساواة في حصول المرأة على العمل المتفرغ واللائق". هذا مع الاعتراف بالقدوة من النساء. غير أن مصير المرأة الرائدة وما تتوصل إليه من نتائج إما أنه يشجع النساء والفتيات الأخريات على التطلع إلى أعلى أو يثبط من عزيمتهن.

وتؤيد منظمة نور الحياة الملاحظة التي وردت في "تقرير عن مناقشة حاسوبية عام ٢٠١٠ بشأن العلاقة بين الجنسين، والتعليم، والعمل" وهي أن "الإنجاز التعليمي للمرأة لا يترجم بالضرورة إلى فرص عمل أفضل". وهذا هو الحال ليس فقط مع المرأة المقيمة في بلدها، ولكن مع المرأة المهاجرة، مثل المرأة الأفريقية في المهجر. وهناك حالات لنساء حصلن على درجات علمية رفيعة من البلدان المضيفة ولم يجدن سوى وظائف في مجال الخدمة الاجتماعية ليست لها علاقة بدراستهن. ومثل هذه التجارب تبعث برسائل تتناقض مع الجهود المبذولة لتحسين "حصول المرأة والفتاة على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا، ومشاركتها في هذه المجالات، بما في ذلك تعزيز المساواة في حصول المرأة على العمل المتفرغ واللائق".

وفضلاً عن هذا، هناك ممارسات حالية في بعض الشركات المؤجرة التي تلجأ إلى توفير وظائف بعقود قصيرة الأجل، أو تخفيض نشاطها، أو الاستغناء عن موظفيها، والانتقال إلى بلدان أو مناطق بها عمالة أرخص، وضرائب أقل، أو بلا ضرائب. وزادت هذه الممارسات مع اتجاهات العولمة، لتلقي بالمزيد والمزيد من الأسر في براثن الفقر. وتعد النساء والأطفال الأكثر تضرراً من هذه الممارسات.

وعلى ضوء هذه الملاحظات، توصي منظمة نور الحياة بما يلي:

بالإضافة إلى البرامج الجيدة التي استهلتها كثير من الحكومات الوطنية لتحسين رفاه المرأة ووضعها، فإن الحكومات والشركات مطالبة بتقديم تقارير عما فعلته أو تفعله من أجل:

- مراقبة أو تقليص إظهار المرأة في قنوات الترفيه والإعلان، وكذلك في وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية، بصورة تبرز القوالب النمطية للجنسين، وتؤدي إلى آثار تحد من نهوض المرأة (كمعيار لاستمرار ترخيصها للعمل أو سحبه)؛
- تثقيف قادة المجتمعات الدينية لتقديم مواعظ تراعي الاعتبارات الجنسانية؛
- تشجيع مشاركة الرجل في رعاية الأطفال والعمل المتري لإفساح المجال أمام المرأة للمشاركة في فرص التعليم والعمل؛
- ضمان قيام الشركات الكبرى والصغيرة على حد سواء بتنفيذ قوانين مناهضة للتمييز تتعلق بالتعيين، والحمل، والرواتب، والترقية (مثلاً عن طريق إعانات حكومية؛ مع معايير وشروط لاستمرار أو إلغاء ترخيصها للعمل).